المثقف العراقي من ثقافة السلطة إلى ثقافة المستقبل

د. صالح هويدي

ناقد أدبي
وأكاديمي عراقي

sfayad54@yahoo.com

المثقف العراقي من ثقافة السلطة إلى ثقافة المستقبل

د. صالح هويدي

ناقد أدبي وأكاديمي عراقي

مقدمة:

كنت أرغب في أن أضع عنواناً آخر لهذه الدراسة هو (المثقف العراقي من ثقافة السلطة إلى سلطة الثقافة)، لكن عدولي عن هذا العنوان إنما يعود إلى إيماني بأن قدرة مثقفنا العراقي، بل ثقافتنا العربية كلها على جعل الثقافة سلطة، ليس سوى حلم بعيد المنال في الآماد المنظورة من تاريخ مسيرتنا؛ فتلك أمنية دونها خرط القتاد كما يقول أسلافنا. إنها في ظني نزوع إلى يوتوبيا أكثر منها استجابة لرؤية واقعية، وإن علينا أن نفكر بالممكن الذي ينبغي أن نتطلع إليه من ثقافة مستقبلية.

أحسب أن موضوعة المثقف العراقي، ودوره في خضم الأوضاع التي يعيشها العراق، منذ سقوط النظام السياسي السابق على أيدي قوات التحالف في نيسان/ أبريل 2003 حتى اليوم، موضوعة تكتسب أهميتها البالغة في معرفة الدور التاريخي الذي نهض به هذا المثقف، أو الذي ينتظر منه القيام به. لكنّ علينا قبل الخوض في موضوعنا، الإجابة عن السؤال الذي يفرض نفسه علينا، حين نتحدث عن الثقافة أو عن المثقف العربي؛ ذلك هو: من المثقف؟ وما الثقافة؟ وهل يمكن التسليم بالمحددات التي اقترحتها علينا الثقافة الغربية في تحديد دلالات كل منهما؟ أو أن ثمة واقعاً عربياً يفرض نفسه، ويدعونا لإعادة النظر في تعريفهما؟

وقبل الولوج لتوصيف واقع المثقف العراقي والمهام والأدوار التي ينبغي له الاضطلاع بها أو تلك التي نرى أنه تلكأ فيها، علينا أن نوضح ما نعنيه بمصطلحات كل من: (الثقافة) و(المثقف) و(ثقافة السلطة) و(ثقافة المستقبل).

تحديد المفاهيم:

سنبدأ بالمصطلحات الأقل التباساً وغموضاً، فثقافة السلطة هي كما نرى، الثقافة التي يتداولها مجتمع أو جماعة ما، في ضوء رؤية الحزب الواحد أو السلطة المهيمنة وعقيدتها والتوجهات التي رسمتها لقيادة المجتمع، وما تمخض عنها من أهداف وشعارات و(تابوات)... أي تلك الثقافة المفروضة عليهم والتي تمثل البديل لثقافتهم الحرة وقناعاتهم الخاصة.

أما (ثقافة المستقبل)، التي كثيراً ما تبدو غائبة عن العقل العربي، الذي ما زال يحصرها في حدود الأدب والإبداع والأفكار النظرية، في وقت لزم هذا العقل أن يغادر تصوراته إلى حيث تبدو الثقافة المستقبلية ثقافة تندمج فيها الثقافة بالعلم، تخطيطاً وتصنيعاً وتقانة وبرمجة عقلانية كما يقول الجابري، ننطلق منها لرؤية المجتمع والعالم والطبيعة من حولنا.

أما الثقافة فهي من أكثر المصطلحات إشكالية والتباساً وتعدداً، إذ هي من الفضفضة والسعة التي وصل معها عدد تعريفاتها إلى ما يزيد على المئة تعريف. فقد تتسع لدى بعضهم لتشمل كل مناحي الاهتمام والنشاط الثقافي، في حين يبلغ الإيجاز ببعضها ما يجعلها تقتصر على العطاء الأدبي والفني، أو القول بأنها ما يجعل الحياة تستحق أن تُعاش، أو أنها طريقة للحياة لدى شعب من الشعوب [1].

ومن المعروف أن تراثنا العربي لم يشهد ظهور لفظتي الثقافة والمثقف بدلالتيهما الحاليتين، لكنه عرف أصنافًا من المشتغلين في تلك الهموم أو في جانب منها، من مثل: المتكلمون، والمعتزلة، والأشعرية، والفلاسفة، والمرجئة، والدهرية، والمتصوفة، والخوارج، وغيرهم من الفرق والمذاهب التي نشأت في مرحلة الفتنة والحراك الاجتماعي، بدءاً من مقتل الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه [2].

لقد ظهر مفهوم المثقف حديثاً مع نشوء المدينة في الغرب، سواء مع قضية دريفوس الشهيرة في فرنسا، ومذكرة النخبة التي وقعت على مطالبتها بحق المتهم في الدفاع عن نفسه باسم المثقفين، أو في ما عرف بالأدبيات الروسية بالأنتلجنسيا [3].

ومعروف ما حدث من تصدي الروائي الفرنسي أميل زولا ومجموعة من المفكرين الفرنسيين، للدفاع عن الضابط الفرنسي اليهودي الأصل، المحكوم بالنفي إلى غوايانا عام 1894، بتهمة الخيانة العظمى والتجسس لصالح الروس، إذ قدم زولا، وأناتول فرانس ومارسيل بروست، وليون بلوم، وسواهم بياناً مشهوراً Manifesto رفضوا فيه الحكم، مطالبين بإعادة المحاكمة، موقعين أسفل البيان بعبارة «بيان المثقفين»، الذي نشر في جريدة لورو الفرنسية عام 1898. وهو الحكم الذي خفّض لاحقاً إلى 10 سنوات، ثم ما لبث أن ألغي إثر نقضه من قبل محكمة النقض التي برأت المتهم وأطلقت سراحه. ومنذ ذلك الحين بدأ هذا المصطلح يشيع ويترسخ، بدلالته على موقف المثقف من السلطة ومناوأتها ونقدها.

وثمة من يُرجع شيوع مصطلح المثقف إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وهي مرحلة ظهور الطبقة البرجوازية الروسية التي نالت تعليماً جيداً إثر ذهابها في بعثات خارج بلدها، لتعود فتحتل أماكن مهمة في روسيا، من أبناء النخبة، من المحامين والأطباء والمهندسين والأكاديميين، الذين عرفوا بالإنتلجنسيا Intelligentsia، على الرغم من أن الروائي الروسي بوخارين كان أول من استخدم هذه الكلمة عام 1860. وهي كلمة لاتينية كانت قد استخدمت من قبل اللاهوتيين ورجال الكهنوت في روسيا. أما المثقف فقد قيل عنه: إنه من يستحوذ عليه الاشتغال بالفكر والثقافة، ليصبحا صناعته الأساسية[5]. كما ربطه آخرون بالشريحة التي نالت قسطًا من التعليم المتفاوت في حظوظه، في حين رآه بعضهم منتميًا إلى تلك الفئة التي تمتلك القدرة الإبداعية والعطاء الفني[6]. وهناك من يراه في جملة الموكلين بوظيفة إنتاج الخطابات العامة الضامنة لهوية الجماعة والقيم المركزية السائدة فيها، وبثها في الزمان والمكان[7].

في حين يرى الجابري أنهم أصحاب العلم والمعرفة والفن، الذين يتولون مهمة القيادة والتوجيه[8]. وثمة تفرقة شهيرة لكارل ماركس بين مفهومي العالِم والمثقف، وحدود الانفصال والاتصال فيما بينهما، إذ يقول: المتخصص بالذرة حين يتحدث عن الانشطار النووي فهو يتحدث بوصفه عالماً، فإذا تحدث عن الاستخدام العسكري للذرة فإنه يعبر عن نفسه بوصفه مثقفاً. إن المثقف كما يراه (ليبست) هو ذلك الذي يبدع الثقافة ويوزعها ويمارسها، أي يتعامل مع العالَم الرمزي الخاص بالإنسانية، والمتضمن الفن والعلم والدين[9].

وعلى الرغم من اشتراك أغلب تعريفات المثقف بعناصر عامة من مثل الاهتمام بأمور الثقافة والمسائل العامة للمجتمع خارج حقل تخصصه، والتعبير عنها، والدور القيادي له في المجتمع، فإن أياً من محاولات تحديد المفهوم وضبطه، لن تغلق الباب أمام الأسئلة والاعتراضات والنقد الذي يمكن أن يوجه إليها. فهل يكفي امتلاك المرء قدرة على الإنتاج أو الاهتمام بشؤون الفكر والثقافة ليكون مثقفاً؟

لسنا في الحقيقة مع من يسعى لتحديد هوية المثقف، من خلال قصرها على رؤية أو منظور بعينه. ولعل الأمر يزداد صعوبة إذا ما أردنا تبيّئة هذا المفهوم في التراث العربي الإسلامي، وإيجاد معادل دلالي له، حيث لم يكن معروفاً من قبل. إلى جانب ما تعتور هذه المحاولات، من منزلقات تجعله عصيًا على أصحابها؛ وذلك بسبب من وقوعها ضمن بيئات فكرية وسياسية واجتماعية مختلفة المشارب والاتجاهات والآراء.

وليس أدل على ذلك من تلك الحيرة التي بدت واضحة على جهد مفكر جاد كمحمد عابد الجابري في كتابه،» المثقفون في الحضارة العربية الإسلامية» وعكسته مقدمته وسائر مباحث كتابه وهو يسعى إلى الوصول إلى تحديدات مقنعة، في ضوء بعض المفاهيم التي عرض لها. فقد ناقش مسألة إدخالِ فرقٍ واتجاهات وملل فكرية ودينية وفلسفية ولغوية وأدبية ثم استبعدها، وحاول الاستضاءة ببعض المفاهيم التقدمية كمفهوم الفيلسوف الإيطالي غرامشي عن «المثقف العضوي» ثم نحاه لاحقًا، ليعمد إلى اجتهاد يعتمد قدرًا من المزج والتوليف. وهي محاولات تبقى في غير منجى من النقد والأسئلة والملاحظة بدورها، حتى وهو يحاول نفي جهود بعض من أسماهم بـ (مثقفو المقابسات).

لقد تعددت محاولات المفكرين والفلاسفة والأنثروبولوجيين وعلماء الاجتماع في إيجاد تصور دقيق لمفهوم المثقف كما أسلفنا. ففي الوقت الذي تبرز اشتراطات الوعي والحياد والاهتمام بالشأن الثقافي والاجتماعي لدى بعضهم، يلجأ بعضهم الآخر إلى اشتراطات أخرى يراها ملازمة: كالصدق والشجاعة والتزام قضايا الجماهير والنضال من أجلها، في حين يشدد آخرون على قضية الممارسة النقدية للحاكم ومعارضة الأوضاع السياسية المتمسكة بالثبات، وكشف مظاهر الظلم، وتمثيل ضمير المجتمع؛ في مقابل وقوف آخرين عند فكرة تغليب الانشغال بقضايا الفكر والإبداع والثقافة، وإنتاجها

ونشرها، بهدف التأثير في المجتمع.

لذا نجد بعضهم يُدخل رجال الدين؛ من فقهاء وعلماء، على الرغم من خصوصية عملهم وضيقه، وانحصاره ضمن إطار عقدي وأيديولوجي؛ ومثلهم اللغويون والبلاغيون وسواهم، وهو توسع لا نميل إليه.

والحق أن وظيفة المثقف في الحضارة العربية الإسلامية تختلف عن وظيفته في عالمنا المُعولَم، وأنّ علينا إذا ما أردنا العودة إلى قراءة مفهومه وتأصيله، اعتماد الشروط أو المعايير الرئيسة المشتركة فيه. وهي في ظننا: الوعي خارج حدود التخصص المهني، المصحوب بإنتاج فكري، قادر على التعبير المجتمع وبلورة القيم المتحكمة في الحاكم والمحكوم، على نحو واضح صادق. بهذه الشروط يمكننا استبعاد كثير من الصور التي جهدت محاولات بعض الكتاب والمثقفين الغربيين والعرب في حشدها ضمن المفهوم المترهل للمثقف؛ فكان الفيلسوف والحكيم والمسرحي والمغني والصحفي والشاعر والروائي والنحوي والبلاغي والفقيه والموسيقي والرسام والسياسي والمؤرخ والاقتصادي والعالم والتقني والأكاديمي والمعلم والأديب والمتعلم وغيرهم، ضمن مفهوم المثقف!

وقفة عند أسئلة المفهوم:

لا ريب في أن اختلاف المفكرين في تحديد مفهوم المثقف، جعلهم يرونه مثقفًا نقديًا تارة كأدوارد سعيد، وعضويًا أخرى كغرامشي، وثوريًا كلينين، وملتزمًا كسارتر وبورديو، فضلاً عن إضفاء بعضهم صفات الصدق والشجاعة والربط بين الفكر والسلوك. وإذا كان المثقف ضمير الأمة والمعبر عن روحها وفكرها وقيمها، فماذا لو كفّ هذا المثقف عن امتلاك حسه الصادق المنحاز لأناسه؟ ماذا لو تخلى المثقف عن التزامه ومسؤولياته وباع نفسه للسلطة؟ أيكفي أن نجد له اسماً فنقول: هو مثقف السلطة؟ وماذا لو لم ينطلق من معايير المصلحة الوطنية، ليصدر في رؤيته عن موقف ديني منحاز أو إثني أو طائفي، بدلاً من انحيازه لقيم المواطنة والمصلحة الوطنية العليا؟ أيكفي أن نسميه بالمثقف الطائفي أو الديني؟ ماذا لو اختار هذا المثقف التقلّب في كل مرحلة وحين، وارتدى الأقنعة واللبوس الملائم للمتغيرات والتماهي معها؟ أيكفي أن نسميه بالمثقف الوصولي؟ ماذا لو كان المثقف مجرداً من الدماثة والنبل في التعامل مع الآخر؟ وماذا لو كان المثقف كبيراً في وعيه وإمكاناته، لكنه منحاز في كل مقارباته لرؤيته الأيديولوجية المغلقة، وتسخير عقله

وإرادته لصالح السلطة وكان مجانباً للحقيقة؟ هل يكفي أن نسميه بالمثقف الأيديولوجي أو الدوغمائي؟ وماذا عن ذلك الجمع الكبير من المثقفين العرب الذين يعبرون في ممارساتهم اليومية عن العري الفاضح من الحساسية والذكاء واللياقة والصدق والأمانة والالتزام؟ كيف يكون المثقف مثقفًا وطائفيًا؟ أو ليست الثقافة نفياً للانغلاق وضيق النظرة والتعصب والتماهي، أو ليست هي الحياد والتحرر من الذاتية؟ وكيف يكون مثقفًا ووصوليًا أو انتهازيًا؟ أو ليست الثقافة مبادىء نناضل من أجل تحقيقها والحفاظ عليها، وليست مقايضة أو بيعًا وشراء؟ وكيف يكون المثقف مثقفاً ودوغمائيًا مغلقًا؟ كيف يحافظ على سيميائه وحمولته المميزة له وهو يحاكي العامة من الجمهور الفاقد لها؟ أوليست الثقافة في معناها العميق هي: المرونة، والأفق الثقافي الرحب، الباحث عن الحقيقة، وليس المعتقد الأيديولوجي المتكلّس؟

إن علينا أن نعيد النظر في تحديد مفهوم المثقف على النحو المطروح في الأدبيات الغربية، وذلك يعود ببساطة إلى أن المفهوم الذي في ذهن المنظرين الغربيين عن المثقف غيره في مجتمعاتنا التي لا يزال المثقف العربي فيها يعاني من مجموعة عقد مركبة مستحكمة، تجعل منه في كثير من الأحيان كائنًا ذا سلوك منافق ووصولي وازدواجي، ومخدوع مهزوز؛ يفتقر إلى الصدقية والالتزام إزاء جملة أمور لم يتمثلها كما يتمثلها المثقف في المجتمعات المتحضرة، كموقفه من المجتمع والوطن والمرأة، وسواها من الأمور والقضايا الحياتية المهمة. إن كثيرًا من المثقفين يبدلون جلودهم ويخونون مواقفهم وأبناء جلدتهم. كما أن كثيرًا منهم، ممن ينادون بحقوق المرأة، ومساواتها بالرجل، ومنحها حريتها، وتحرير إرادتها، يتصرفون معها تصرفًا قَبَليًا وازدواجيًا مناقضًا لما يعلنونه. بل إن كثيرًا من هؤلاء المثقفين العرب لا يحسنون التعامل مع المرأة ككائن مساو للرجل، ذي خصائص إنسانية وقيم ثقافية وفكرية مماثلة له، بل هم لا يعرفون من هذا التعامل سوى الطريقة الغريزية والسلوك المبتذل؛ فهل تتفق هذه الأدوار السلوكية مع الحمولة التي نتحدث عن توافر سيميائها فيما نسميه بـ المثقف؟!

إننا لا نحسب أن الفصام بين الفكر والسلوك أمر هيّن أو هامشي، بل نعدّه شرطًا لازمًا، ومعيارًا حقيقيًا لامتحان صدقية الثقافة من عدمها. وهو ما يدعونا إلى التدقيق في دلالة المفهوم وإعادة النظر فيه.

ولا ريب في أننا لا نود أن يفهم من كلامنا أننا نجنح إلى التعميم أو وضع جدار للتفرقة بين طبيعتين أو ثقافتين، ذلك أننا نؤمن بأن المثقف الحق موجود في جميع المجتمعات الإنسانية، بغض النظر عن درجة رقي أو تخلف هذه المجتمعات. لكننا نتحدث عن نسبة من ينطبق عليهم هذا المفهوم في مجتمعاتنا، بحكم معايشتنا لهم وخبرتنا بهم، ولأن لدرجة الرقي والتحضر في أي مجتمع أثرًا في أفراد ذلك المجتمع ومثقفيه.

وهذا ما يدعونا إلى إعادة النظر في كثير من التنظيرات المجردة، لمفهوم المثقف، بعيدًا عن السلوك الملتوي والموقف المتذبذب، كي نقترب من رؤيتنا لأصحاب هذه الشريحة، بوصفهم الأمناء على الحقيقة والحق والعدالة والهوية، كما يصفهم أحد الباحثين[10].

إن للمثقف في تكوينه خصائص مختلفة عن سواه، إذ يبدو ذا نزوع تأملي، محبًا لقيم الخير والجمال، رافضًا للظلم، وشغوفًا في البحث عن الحقيقة. وكل هذه الخصائص مما نلمسه بدرجات متفاوتة لدى من نعرفهم من المثقفين. لكن هذه الخصائص لا يمكن أن تتحقق بفاعلية في ذات المثقف، ما لم يكن متمتعاً بالصدق والحياد والحساسية تجاه الجمال والقبح والظلم، أكثر من سواه من العامة من جهة، وما لم يكن منطويًا على شرط الوعي الذي يتجاوز التعليم أو الإلمام بالعلم والمعرفة والفن، وترديدها أو نقلها، إلى قدرته على الخروج بتصورات وحلول ملائمة للتحديات التاريخية التي يواجهها مجتمعه في مرحلة ما من مسيرة مجتمعه، بوعيه المختلط بالخبرة التي تجعله قادراً على تفسير الظواهر وتحليلها وردها إلى أسبابها وقوانينها الموضوعية. ولعل هذا ما يجعلنا ندرك وصف (جوليان بيندا) الصادق للمثقفين الحقيقيين بأنهم أولئك الذين يجدون متعتهم في ممارسة الفن أو العلم أو التأمل الميتافيزيقي، وليس السعي وراء الغايات المادية العملية[11].

من هنا فإن المثقف – في ظننا- يكف عن كونه كذلك، إذا ما مارس دوراً وصوليًا أو متزلفاً، مثلما يكف عن أن يمثل هذا الدور، في حال تماهيه مع عقيدته أو أيديولوجيته التي آمن بها، على اختلاف ألوان هذه الأيديولوجية؛ لأنها ببساطة تشكل حجابًا دوغمائيًا مانعًا إياه من الوصول إلى الحقيقة أو التعبير عنها، مُؤثِرًا التمسك بما يعتقد، بغض النظر عن خطله أو صوابه، ذلك أن الوصول إلى الحقيقة يتطلب حيادًا وتجردًا عن أهواء الذات، والاستمرار في ممارسة دوره النقدي.

إن الممارسة النقدية خصيصة جوهرية في حياة المثقف في تقديرنا، فهي البوصلة التي تقوده إلى الحقيقة، وأن البديل عن الدور النقدي لن يكون سوى الخنوع والاستسلام للواقع ومهادنته. وإذا كان قد شاع في الأدبيات أن الفرق بين السياسي والمثقف إنما يعود إلى طبيعة دورهما وهدف كل منهما، فإن من الطبيعي ألا يكون بينهما وئام دائم، وأن الخلاف والتقاطع فيما بينهما يمثل أفق التوقع المنتظر. فالسياسي هو رجل الأفعال كما قيل، بناء على مصالح الحكم. فهو يهدف إلى تثبيت الواقع والحفاظ عليه، بحكم كونه معنيًا بصناعة (فن الممكن)، في وقت يتجاوز المثقف (رجل الأفكار) لحظة الحاضر، ليتشوّف المستقبل بوعوده وحدوسه، من منظور وعيه وإدراكه لقوانين الجدل التاريخية، ولأن صنعته تتصل بـ (فن ما ينبغي أن يكون)[12]، وليس (بفن الممكن)، فضلاً عن أن الحرص على هذا الثبات من شأنه أن يقود إلى إغفال مصالح أفراد المجتمع. لكن هذا لا ينبغي أن يقودنا إلى مراهقة فكرية تنادي بضرورة الصدام بين المثقف والسياسي على الدوام، أو تقطع عليهما فرصة التلاقي. فالمثقف ليس سوى صورة للحكيم الذي ينبغي له البحث عن حل للمشكلات الاجتماعية ومصالح المجموع التي تخلقها علاقة السياسي بالجماهير، بأكثر الطرق أمناً وسلاماً – ما أمكن- قبل الذهاب إلى التحدي والصدام.

المثقف والمفكر:

يلحظ المتتبع لمحاولات تحديد مفهوم المثقف، سواء في كتابات الباحثين وتعريفات المفكرين والفلاسفة، أو في ما عرضت له الموسوعات ودوائر المعارف، أن ثمة تداخلًا بين تعريفي كل من المثقف والمفكر. وهو تداخل يُحدث لبساً وتشويشًا، من شأنهما أن يجعلا منهما وجهين لصورة واحدة، ولا سيما أنهما اشتركا في معظم التعريفات بامتلاك كل منهما للمشروع الثقافي، وتمثّل الثقافة والمشاركة في إنتاجها، وإنتاج الرموز والدلالات. لكننا وجدنا محاولة جادة لدى الباحث إبراهيم سعد الدين، للتفريق بين المفهومين (المثقف والمفكر)، من خلال الدور الوظيفي والآليات التي يستخدمها كل منهما، إذ يرى أن مفهوم المفكر (Thinker) أكثر ضيقاً وعمقاً في مضمونه من مفهوم المثقف (Intellectual). فالمثقف في رأيه متلقٍ ومستهلك، في حين أن المفكر هو صانع الفكر ومبدع الثقافة التي يتلقاها المثقف ويستهلكها، ليصل إلى نتيجة مفادها: إن كل مفكر مثقف وليس كل مثقف مفكرًا، على الرغم من اندراجهما تحت مصطلح (الخاصة) الذي يجمعهما، في مقابل مصطلح (العامة) أو الجمهور.

وابتداء فنحن نتفق تمامًا مع الاستنتاج الذي خلص إليه سعد الدين إبراهيم في اشتمال المفكر للمثقف، وعلاقة العموم بالخصوص التي تنتظمهما. لكننا نرى أن وظيفة المثقف لا تتوقف عند حدود الاستهلاك والتلقي، ذلك أن هذه الآلية غالباً ما ترتبط بهواة الثقافة، وأن الفهم الحقيقي للمثقف كمفهوم فاعل، لا بد من أن يدفع بنا إلى تلمّس دوره الذي يتجلى في تأمل ما يتلقاه، وإعادة إنتاجه وتركيبه، على نحو يمكّنه من تكوين منظومة تعينه على الانطلاق منها، لتكوين مواقف وإنتاج آراء وتصورات للظواهر والمشكلات الاجتماعية والسياسية والثقافية التي يعيشها مجتمعه، بل وتمكّنه من تكوين وجهة نظر خاصة في كل شأن أو تحدّ اجتماعي أو سياسي يصادفه.

ويبقى الفارق بين (المثقف) و(المفكّر) فارقاً في العمق، أي فارقاً نوعياً، يلامس الآليات والنتائج في آن معاً. فالمفكر كما لاحظ الباحث نفسه يتجاوز الجزئيات، التي إذا ما توقف عندها، فمن أجل ربطها، للوصول إلى أنساق كلية، بعد تحليلها وإعمال العقل فيها؛ تماماً مثلما يمثل اهتمامه بالمشكلات الآنية خطوة نحو الاستدلال على المشكلات الكبرى كما يقول. وهي منطلقات دقيقة تجعلنا نصل إلى نتيجة ترى في جهد المفكر المتجاوز حدود تبصير الجمهور والمجتمع عامة إلى الدور التركيبي والاستقرائي الذي ينتهي به إلى الخلوص إلى بنيات استراتيجية ومنظومات فكرية شمولية، قادرة على تفسير كل ما يحدث من أحداث ومشكلات وتحولات، ضمن قوانين تاريخية أكثر شمولاً وثباتًا، وذات طبيعة استشرافية، بما يمتلكه المفكر من عمق ثقافي، وتأسيس فكري مميّز، وآليات فكرية مُجرّبة، ليس بمقدور أي مثقف الوصول إليها أو تحقيقها.

علاقة المثقف بالسلطة في ظل نظام الحكم الفردي:

لقد عاش العراق حقباً سياسية مختلفة قاسية وعنيفة، لم يحظ الشعب فيها بأنظمة رحيمة حكيمة، أو ذات رؤية معتدلة في الأقل؛ كان آخرها الأشد مسخًا وفاشية، حتى قادت سياسة البطش والترهيب، في مقابل آليات التمترس غير الطبيعي للدفاع عن الذات، الناس إلى اليأس من إمكانية تغييره بوسائل مألوفة وإمكانات ذاتية، وهو ما دفع إلى ما حدث من احتلال للبلد، وتغيير للنظام بقوى خارجية، من دون أن يعني ذلك قبولاً منا بالأسلوب الذي انتهت إليه الأمور، وما زال المجتمع يعاني من تبعاته.

لقد حكم النظام السابق المجتمع من خلال نظام حكم شمولي وبإرادة الحزب الواحد

التي سرعان ما تحولت إلى إرادة الفرد الواحد. وهو الأمر الذي انعكس على مختلف مناحي الحياة، بما فيها الثقافية.

صحيح أن النظام لم يكن ليمنع أحدًا من المثقفين من الكتابة أو الإنتاج أو النشر، أو يكمم أفواه المثقفين، لكنه كان على كل من يكتب أو ينتج أو ينشر منهم، أن يدرك أن كتابته لا ينبغي لها أن تتجاوز الأهداف الاستراتيجية للحزب، أو تتعارض مع شعاراته، أو تتقاطع مع توجهاته ورؤاه. لذا كانت الطائفة الأكبر من المثقفين، تلك التي حرصت على مراعاة (تابوات) النظام، في حين ظهرت طائفة منتفعة هي الأقل عددًا، حاولت تملق النظام، لأغراض وصولية، والمزايدة في سوق العرض والطلب. أما الطائفة الثالثة، فهي تلك الفئة التي ربطت مصيرها بالحزب وآمنت بعقيدته وتماهت بفكره، شأن أي حزب أو نظام أو عقيدة سياسية أو دينية.

ومع استمرار هذا النظام مدة تزيد على أربعة عقود، فإن علاقته بالمثقف وأفراد الشعب عامة جعل تلك الممارسات والسياسات تتجذر في لاوعي الناس، لتصبح ثقافة المجتمع من ثم جزءًا من ثقافة السلطة وتعبيرًا حتميًا عن رؤيتها وأفكارها وتابواتها وشعاراتها.

ولقد أدت هذه السياسة فيما بعد إلى إضعاف شخصية المثقف، حين حالت دون إحداث حراك ديمقراطي، وحوار معرفي من شأنه أن يقود إلى الإخصاب والتطوير، فضلًا عن تعزيز هذه السياسة هروب المثقف نحو التعويل على الجانب الأدبي والإبداعي أو السياسي من خطابه، وانسحابه من الإنتاج في حقول الفكر والمعرفة التي أفقرت على نحو واضح الساحة العراقية من المشتغلين على قضايا الفكر، قياساً بما نما وتجلى من منجز فكري ومعرفي في دول عربية شقيقة، حتى أن مفهوم الثقافة نفسه قد اختزل في أذهان جلّ المشتغلين بالهمّ الثقافي في مفهوم ضيق، انحصر في منتجي الأدب والفن الإبداعي أكثر من سواها من الحقول، وهو فهم قاصر ولا ريب.

علاقة المثقف بالسلطة في ظل نظام الحكم لديمقراطي:

لقد أسهمت سياسة نظام الحكم الفردي في ترسيخ ثقافة السلطة وإفراغها من محتواها المعرفي لصالح مضمونها الشعاري. لكن ماذا عن العهد الديمقراطي الجديد الذي أسس لنظام مشاركة شعبية في صنع القرار، عبر نظام برلماني، وفتح الباب لمرحلة

من المشاركة في صنع القرار السياسي؟ وأقرّ في دستوره عدداً من المبادىء الديمقراطية والليبرالية الغربية، بغض النظر عما في هذا الدستور من مظاهر هجنة وتناقضات قد تجبُّ فيها بعض الرؤى بعضاً، وتحول دون تعايشها أو انسجامها لاحقًا، ما يستدعي إعادة النظر في طبيعتها، وذلك لأن الدافع وراء صياغتها إنما أريد له أن يطفىء حرائق محتملة أو تنافضات لا سبيل إلى احتوائها، أو إيجاد صيغة فكرية جامعة مانعة. ونحن هنا في معرض التوصيف البنيوي للنظام، وليس في معرض تقييم مدى تحقق معايير الديمقراطية، فذلك خارج حدود هذه الورقة، من دون أن نتردد عن وصفها بالديمقراطية المنقوصة.

نتساءل هنا عن موقف النظام الديمقراطي من الثقافة والمثقفين؟ وعن رؤيته لدورهما المجتمعي والحضاري في صنع المستقبل؟ فما واقع المثقف العراقي والأدوار التي اطّلع بها خلال هذه المرحلة أو التي ينبغي له الاطّلاع بها؟ وذلك للإجابة من ثم عن سؤال: ما دور المثقف في صياغة الخطاب السياسي والاجتماعي؟

لكن قبل الإجابة عن أسئلة كهذه، لا بد من الاستدراك على ما قلناه، بصدد موقف النظام السياسي الفردي من الثقافة والمثقف، لنقول: إن ذلك النظام لم يكن ليتردد في الإغداق بسخاء غير محسوب، على الأنشطة والفعاليات الثقافية؛ ومثلها المؤسسات والهيئات، إنْ على مستوى النشر والترجمة، أو مستوى المهرجانات والمؤتمرات. ولعلنا نذكر أن مهرجان المربد كان التظاهرة الاحتفالية الأكبر عربياً، والمناسبة التي يحتضن فيها العراق مثقفي العرب ومبدعيه، من دون أن نغفل عن أن الهاجس الإعلامي والدعائي كان المحرك الأول لمن يقف وراء تلك الأنشطة الثقافية، وليس الرغبة في الثقافة والنشاط المعرفي، وما يمكن أن يؤدي إليه من متغيرات.

إن المتابع لمجريات علاقة الدولة بالثقافة والمثقفين ما بعد 2003، يلمس بجلاء حالة تخلي الدولة عن مسؤولياتها في تبني أي فعل مساند جاد تجاه مشاريع الثقافة وفعالياتها عقب مرحلة التغيير؛ بل العكس هو الصحيح، فإن ثمة حالة من التهميش وعدم الاهتمام الجاد بالشأن الثقافي وبالمثقفين، هي التي تغلب على الصورة. فليس ثمة ما يدل على تفهم لهذا الدور، أو تقديره رمزيًا أو ماديًا. بل إن سياسة الإفقار وقبض اليد عن أي دعم جاد للمؤسسات الثقافية الرئيسة لتتجاوز أدوارها النمطية، هو ما يؤطر المشهد الثقافي

العراقي الراهن. فلم يبد واضحاً امتلاك الدولة لأي خطة استراتيجية إزاء الثقافة ودورها المجتمعي والحضاري. كما أنه ليس ثمة مشاريع أو تشكيلات مؤسساتية جديدة ظهرت لتتناسب والدور التاريخي والريادي للعراق، وللمرحلة الديمقراطية الجديدة، أو الدور المرتقب الذي يأمل المثقف في لعبه على المستوى العربي، في وقت قطعت فيه الدول العربية أشواطًا بعيدة في تطوير آليات عملها الثقافي واجتراح مشاريع ومؤسسات وهيئات تعنى بالثقافة المستقبلية.

فهل فكرت الدولة بخطة استراتيجية لدعم نشر الكتاب أو ترجمته على النحو المرجو؟ وهل ثمة خطة لتحديث مفهوم الثقافة لدى وزارة الثقافة ومؤسساتها، من حيث ربطها بالعلم والتقانة والأفق الإبستيمولوجي؟ وهل لدى الدولة استراتيجية لدورها في تحديث الخطاب الاجتماعي ومنظومة الوعي لدى أفراد المجتمع؟ هل لديها استراتيجية للقضاء على مظاهر الأمية المستفحلة في مجتمعنا؟

ولا غرابة بعد هذا أن ينعكس هذا الموقف الغريب والعلاقة غير المفهومة على مؤسسات من مثل، الاتحاد العام للأدباء والكتاب في بغداد، إلى الحد الذي لم يستطع طوال السنوات الماضية من إقامة ندوة ثقافية عربية واحدة، أو مؤتمر علمي واحد، أو مسابقة أدبية أو علمية كبرى، أو ينجح في إخراج رغبة مثقفيه في التأسيس لهيئة أو مجلس يتولى الإشراف على الشأن الثقافي العام، أو حتى تأسيس خطة ما لدعم نشر الكتب، ضمن معايير منهجية واضحة. ولعلنا نجد انعكاس ذلك واضحًا على مهرجان «المربد» في البصرة الذي لم يعد قادرًا على التعبير عن مكانة العراق ودوره الثقافي للأسف الشديد، إذا ما قيس بما كانت تشهده بغداد في مربدها من حضور ثقافي وأدبي عربي كبير جعل منه أكبر فعالية ثقافية، بما كان يحظى به من دعم، برغم تجييره الإعلامي لتلك الأنشطة والفعاليات الثقافية لصالحه.

لقد ظهر لنا المربد في دوراته المتعددة في صورة بائسة متدنية، لا تليق بثقافة العراق وتاريخها المشهود؛ إنّ على مستوى التمثيل الثقافي العربي للمبدعين العرب وكثافتهم، أو مستوى التمثيل الإبداعي العراقي للمبدعين، أو مستوى التنظيم والإعداد المرتبك، أو الغنى في برامجه وأنشطته الثقافية والمعرفية.

وما يقال بحق الاتحاد العام للأدباء والكتاب ومهرجان المربد، يقال عن مؤسسات

وفعاليات إدارة السينما والمسرح، ودائرة الموسيقى، ودائرة الفنون التشكيلية، ومؤسسات الترجمة، ودار الأزياء العراقية الباذخ، والمسابقات الثقافية والإبداعية التي تتبارى الدول العربية في دعمها والارتقاء بمستوياتها لتشجيع الثقافة والإبداع الوطني، ناهيك عن رعاية العلماء والمبدعين؛ ثروة العراق المهمة، وزيادة دعم ميزانية البحث العلمي في الجامعات العراقية، أمل العراق في التأسيس للنهوض العلمي، ورعاية المواهب الإبداعية والعلمية ودعمها. فما حجم الدعم المادي المخصص للبحث العلمي في جامعاتنا العراقية؟ وما طبيعة البحوث والانشغالات العلمية فيها؟ ما طبيعة ومستوى المناهج التعليمية في المدارس العراقية اليوم؟ وما الأسس والمعايير العلمية التي بنيت عليها هذه المناهج؟ ما طبيعة الاهتمامات والثقافة الاجتماعية والفكرية التي تعبر عنها هذه المناهج، ولا سيما في مجال تعزيز ثقافة المواطنة، وقيم النقد، وممارسة حرية الرأي والاعتقاد والتعبير، والموقف من المرأة ككيان إنساني حر مستقل؟ والموقف من مؤسسات المجتمع المدني، ومحاربة مظاهر الانغلاق والفساد وغير ذلك؟

ولعل التعبير الصارخ عن هذا التهميش للشأن الثقافي من لدن السياسي، ما حدث من إلغاء الدولة للميزانية المخصصة للاحتفال بالنجف عاصمة للثقافة مؤخرًا، والتصرف في تلك الأموال لصالح صفقة شراء طائرات بدلها، كما تردد من أكثر من مصدر!

لقد سجلت هذه المؤشرات جميعًا حالة من التدني في مستوى الدعم والرعاية، بل التقدير والاهتمام، ما من شأنه إلحاق مشاعر اليأس في نفوس المثقفين وانزوائهم. وهو ما يؤدي في النهاية إلى إهدار فرص من العلم والإبداع، وانسحاب للمثقفين، من الدور المأمول لهم في صنع القرار السياسي، والإسهام في ترشيد رؤية صاحب القرار وتسديد حكمته، وهو ما يؤدي إلى بطء حركة التحول من ثقافة الحكم الفردي إلى ثقافة المجتمع الديمقراطي وتخلّق ممارساتها. ولا شك في أن محصلة هذه ستنعكس على التنمية الثقافية والمجتمعية الشاملة التي تبدأ من المشاركة المجتمعية لفئات المجتمع، وعلى رأسها نُخبُه وعلماؤه، متخذة من العلم ومعطياته وآلياته وسيلة وأداة لتحقيق ذلك.

لقد مرّ على تغيير النظام الفردي الشمولي في العراق ما يزيد على عشر السنوات، صدر خلالها كثير من الدراسات والكتب، وأقيمت كثير من المؤتمرات والندوات العربية والخليجية- ودعك هنا عما يصدر في الغرب ويقام- تناولت تلك الدراسات والمؤتمرات

واقع وتجارب نظم الحكم البرلمانية أو الديمقراطية، أو تلك التي تجاوزت نظام الحكم الشمولي، وكانت جميعها تتحدث عن نماذج سياسية في التجربة العربية أو الخليجية، من دون إتيان على التجربة العراقية تمامًا، لا بالسلب ولا بالإيجاب، وكأن ليس ثمة دولة باسم العراق، ونظام حكم يمكن أن يكون موضع مقارنة أو قراءة. ولا يمكن تفسير هذا الأمر على أنه صدور عن موقف محدد أو قبلي من العراق حسب، بل ينبغي لنا الاعتراف بأن تعثر التجربة عندنا، ووقوعها تحت براثن بعض الأفكار والتوجهات والمصالح غير الوطنية أو الضيقة، التي أنتجت صراعًا لا يخلو من ارتباطات إقليمية، هو ما كان وراء ذلك الموقف. وينبغي أن يلفت هذا الأمر ساسة العراق، حين يشعرون بإهمال الرأي العام العربي لهم، ليغيروا من نهجهم، ويعدلوا من مسار أفقهم السياسي، من واقع المصلحة الوطنية واندماج العراق بمنظومته العربية والإقليمية، وتحقيق التقدم المنشود في الأقل.

إن على العراق أن يتقدم خطوتين إذا ما تقدم العرب منه خطوة، وليس العكس. وحتى لو سلّمنا جدلًا بأن ما يحرك الخطاب الثقافي العربي من العراق الجديد اليوم هو عدم الانسجام الثقافي أو المذهبي، فإن الخطاب السياسي الليبرالي الجديد، ينبغي له أن يمتلك من الآليات والاستراتيجيات الجديدة التي تمكّنه من التحرك نحو محيطه السياسي العربي واحتوائه، وليس بالانغلاق دونه، وإتاحة الفرصة له لإشاعة خطاب غيرِ مرضٍ عنه، أو تكلّسه على هذه الرؤية الجاهزة.

ولا بد من الاعتراف بأن النظام الديمقراطي في العراق هو نظام لم يشهد حصاد ثمرات تسميته بعد، إذ هو في طور التشكّل والتخلّق والانشغال بمصارعة تبعات الماضي والتناقضات الداخلية، فضلًا عن انشغاله بالصراع على المصالح الحزبية ونظام المحاصصة سيء الاختيار. إلى جانب الاعتراف بأن ثمة مكاسب قد تحققت للمثقفين وأبناء الشعب عامة، على صعيد الرقابة وحق التعبير والقراءة والكتابة، لم تكن متاحة من قبل، من دون أن يستطيع النظام السياسي الجديد تجاوز حالة التوجس في ما بينه وبين المثقف.

نتائج إهمال السياسي للثقافي:

وإذا كان مفهومًا أن الفجوة والتوتر بين السياسي والمثقف يمثل قانون العلاقة التاريخية فيما بينهما، في ظل أنظمة الرأي الواحد وسلطة الفرد والأنظمة الديكتاتورية، فإن من غير المفهوم أن يظل هذا المنطق سائداً في العلاقة ما بينهما، في ظل النظام السياسي الديمقراطي الجديد.

صحيح أن الحاكم رجل الأفعال وأن المثقف رجل الأفكار، وأن تفكير الحاكم منحصر في (فن الممكن)، في حين أن مدار تفكير المثقف هو (فن ما ينبغي أن يكون). وهو أمر راجع بلا شك إلى أن الثقافة رؤية إنسانية نقدية وتجاوزية للواقع، في حين أن رؤية السلطة مصلحية، تجهد في تثبيت الواقع وإعادة إنتاجه واستمراره، كما يرى سعد الدين إبراهيم، لكن ذلك من شأنه أن لا يجعل السياسي يقطع الطريق على المثقف، بقدر ما يعبد الطريق نحو التلاقي والإفادة من بصيرة المثقف والحوار معه؛ لكسب ثقته وثقة الجماهير التي وراءه، ولا سيما بعد أن تجاوز النظام السياسي شكل الحكم الفردي وأقام مجلساً برلمانياً معبراً عن إرادة الجماهير وصوتها.

وإذا كانت الثقافة هي روح العلم والتقانة والاقتصاد والاجتماع والسياسة والفكر، ومحركها الفاعل، فإن أي تنمية جادة تصبح عمياء لا معنى لها، إن لم تمتلك بعدها الثقافي المستند إلى خطاب ثقافي منتج جديد. كما أن استغناء السياسة عن البصيرة الثقافية يعني انتحارها ودخولها في دياجير الظلمة والجهالة. إن على السياسي في ظل النظام الساعي إلى الديمقراطية بمفهومها الحقيقي، أن يبدأ استثماره في ميدان الثقافة بمعناها المستقبلي؛ الاستثمار في العقل وتربيته، والمعرفة وإنتاجها، والتقنية وتوظيفها في أغراض العلم والتنمية الوطنية.

إن انسحاب المثقف ويأسه وانفضاضه عن المشاركة في صنع القرار من شأنه جعل السلطة ضعيفة في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية في آن معًا، لأنها ستفتقر إلى السند الداخلي الذي يمنحها القوة الحقيقية، في الوقت نفسه الذي يمثل هذا الافتراق إفقارًا للخطاب السياسي من عمقه الثقافي وفاعليته، والحد من مشاركة المجتمع لصاحب القرار. فلقد قال دانييل باتريك موينيهان إن « الثقافة هي التي تحدد وتقرر نجاح وتقدم المجتمع وليس السياسة»[15]. وذلك لا شك متأت من أن من يقرر مصير

الأنظمة السياسية إنما هو الجمهور الذي غالباً ما يستمد رؤيته وتحركاته من خطاب المثقف ووعيه، وتعريته لثغرات النظام ونقائصه.

في مقابل ذلك فإن آليات المثقف العراقي في الحرص على الثقافة، والإصرار على الكفاح من أجل حريته، وقول كلمته والدفاع عن خياره الذي عرف به، قد شهد تخلخلاً وضعفاً. فلقد بدا موقفه أقرب إلى الحيرة والصمت، وذلك راجع ربما إلى إحساسه بالتخلص من ربقة نظام فردي طويل المعاناة، في مقابل الاستبشار بأفق ديمقراطي مختلف، يتطلب الصبر. لكن هذا المثقف سرعان ما أصيب بما يشبه الصدمة من جراء إحساسه بأن المرحلة الجديدة لم تسع إلى إزالة مظاهر الخراب السابق، فضلاً عن تكشف الوضع الجديد عن مظاهر أكثر سوءًا وكارثية، على المستويات الاجتماعية والأخلاقية، وهدر الثروات الوطنية وتفشي الفساد، وموقف الوصاية من المرأة وانتقاص دورها، وغياب منهجية التخطيط الاستراتيجي؛ في قطاع الصحة والتعليم والزراعة والصناعة والتعليم العالي والتقانة والإعلام، ومحاربة الأمية وتسرب الطلبة، فضلاً عن تجاهل قطاع الثقافة.

لقد قاد تهميش النظام السياسي الجديد المثقف والثقافة إلى غياب تبلور خطاب بحثي أو معرفي، لتحليل البنية السياسية ونقدها نقداً علمياً، فيما عدا بعض الأسماء البحثية التي لا تتجاوز عدد أصابع اليدين كثيراً، في حين شهد المشهد الاجتماعي العراقي حالة من تسييس الخطاب الثقافي، واستمراء عدد من المثقفين الانخراط في السجال السياسي والحوارات الدائرة حوله. في مقابل ذلك فإن استمرار أخطاء التجربة السياسية الديمقراطية وإصرارها على مواصلة إهمال قضية المواطنة، لصالح محاصصة مصلحية، والحفاظ على البقاء في السلطة، قد عمق وسيعمق من ابتعاد المثقف عن الولاء لها، لصالح تزايد ظهور خطاب معرفي نقدي، من شأنه أن يعرّي ثغرات البنية السياسية ويفضح أكاذيبها وادعاءاتها، مهيئاً فرص سحب البساط من تحت أقدامها، في الوقت الذي يشجع على حالة الاستقطاب الطائفي والاصطفافات التي من شأنها أن تحول دون استقرار العراق وتماسك بنية نسيجه الاجتماعي، ما لم تتنبه أحزاب المحاصصة لذلك وتتدارك خطأها.

وأرى أن على المثقف العراقي مهمات كبيرة ومسؤوليات تاريخية ينبغي له النهوض بها،

وعلى رأسها إعادة النظر في المفهوم التقليدي للثقافة الذي يحصرها في الآداب والفنون، لتشمل مجالات المعرفة والعلم والتقانة والفلسفة وإشاعة الوعي النقدي، والمطالبة بترسيخه في الثقافة والإعلام والتعليم والحياة المجتمعية، كممارسات ما تلبث أن تتحول إلى تقاليد حضارية. وهذا ما يسرّع من مسار الانتقال بالمجتمع نحو صفحات جديدة من التطور وجعله بيئة صالحة لاحتضان الكفاءات والعقول العراقية وعودة المهاجرين منهم، وهو ما يتطلب من الساسة الجدد الحرص على التشديد على مفهوم المواطنة، والابتعاد عن تغليب الولاءات البديلة الأخرى: جهوية أو عشائرية أو دينية أو طائفية أو عرقية، ليكف النظام السياسي عن أن يكون بيئة طاردة لأبنائه الذين ما فتئوا يملئون الآفاق بالإبداع والإضافة والاكتشاف.

ولن يغدو نافعًا الاستمرار في الجهد الثقافي ضمن آلية العمل الفردي، إذ علينا الانتقال من العمل الفردي إلى العمل المؤسسي المواكب للتحولات الحداثية وعصر العلم، لإنتاج الخطاب الذي لا يتأتى إلا من خلال العمل الجمعي المؤسسي، كما يذهب فوكو إلى ذلك.

وإذا أردنا تقييم دور المثقف العراقي وفاعلية خطابه في هذه المرحلة، فإن من السهل تأشير ملامح ضعف هذا الخطاب في عدد من المجالات، منها:

1 - عجز الخطاب الثقافي العراقي عن تقديم فهم جديد ذي حمولة معرفية وعلمية لمفهوم الثقافة، خارج إطارها التقليدي الضيق الدائر في فلك الأنشطة الأدبية والإبداعية، للخروج به إلى فضاء الفلسفة والتأسيس الابستيمولوجي للوعي، ولثقافة المستقبل والتنمية. تلك الثقافة التي اندمج فيها العلم اليوم بمختلف مظاهر الحياة الاجتماعية، من تخطيط وتصنيع وتقانة وتنظيم وعقلانية وسواها.

2 - عدم قدرة هذا الخطاب على تبني خطاب مؤسس لثقافة(المواطنة) وإشاعته، لتشكيل رأي عام ثقافي واجتماعي في المجتمع، في مواجهة موجة ممارسات وثقافة التفرقة والمحاصصة والإقصاء الجهوي الإثني والطائفي والديني والقومي، وانحرافات خطاب الأحزاب والتيارات السياسية الفاعلة في الساحة. وهو ما يستدعي من المثقف العراقي العمل بمثابرة على تنمية هذا الوعي الاجتماعي وقيادته؛ لأنه الحصانة الوحيدة والوسيلة القادرة على تعديل مسار التجربة الجديدة المجهضة التي من شأنها أن تجرّ

العراق صوب اللبننة ومحاصصاتها التي تمثل الخراب الحقيقي، حيث لا مستقبل لها ولا حل سوى الصراع الدائم والاحتراب الذي لا يتوقف إلا ليبدأ من جديد.

3 – عدم إسهام الخطاب الثقافي في بلورة رؤية نقدية ترسم استراتيجية للتنمية المستقبلية، تقوم على استثمار الموارد المادية والبشرية الثرة للعراق، بعيداً عن سياسة الاعتماد الكلي على إيرادات النفط الناضب وتنويع مصادر الدخل، والبعد عن السياسة الاستهلاكية الريعية.

4 – عدم قدرة الخطاب الثقافي على بلورة رؤية مدنية عصرية للدولة والحكم، تقف موقفاً معرفياً من اتجاهات الإسلام السياسي أو زج الدين بالسياسة، وبيان ما يمكن أن تجره هذه الاتجاهات، من مس بالدين والإساءة إليه، والجور على فعل الإنسان ودوره البشري، استناداً إلى القرآن والسنة اللذين تركا للعقل الإنساني تأثيث عالمه وتسيير أمور حياته فيما هو خارج المعاملات الشرعية، كحديث الرسول الكريم لصحبه حين قال: «أنتم أعلم بشؤون دنياكم». والوقوف بوجه محاولات التطرف والأصولية النازعة نحو تديين الدنيا على حد تعبير المفكر السعودي تركي الحمد؛ خطاب يبلور العلاقة الجدلية والتاريخية بين الثقافة والدين، تلك العلاقة التي أثبتت أن الدين الحق- وليس الفهم الديني المغرض- كان سبباً في ازدهار الثقافة وتقدمها، مثلما كانت الثقافة سبباً في تقدم الدين، وذلك حين يكشف العقل النشط عن الإمكانات الخبيئة للنص الديني وتجلياته المتجددة، كما ظهرت لدى عدد من علمائنا ومجتهدينا الذين أسسوا لسلطة العقل، كما في تجربة الإمام أبي حنيفة النعمان الفقهية واجتهادات بعض الخلفاء ورجال الفقه والمذاهب، على سبيل المثال.

5 – عدم قدرة المثقف على صياغة رؤية قادرة على بَنْيَنَة علاقات كل من الماضي والحاضر والمستقبل، برسم خارطة طريق للتعامل الموضوعي مع إرث الماضي القريب وتصفية حساباتنا معه، لإمكان التصالح مع الحاضر، وإزالة أسباب التخندق والفرقة والتصدع، بغية الشروع في مرحلة بناء المستقبل، وتفويت الفرصة على الخطاب الطائفي، بعد أن بات واضحًا عجز بنية النظام السياسي الحالي على تحقيق ذلك.

6 – عدم قدرة المثقف على إنضاج تصور لرؤية وطنية مستقلة، يمكن أن تشكل نموذجًا لحل قضية التعددية الثقافية والتعايش بين القوميات، خارج إطار الاصطفاف الحزبي

والنعرات الضيقة، والانطلاق من المصلحة العليا للوطن، باتخاذ المواطن منطلقًا أوليًا لوحدة العراق، فلقد وجد العراق قبل أن تظهر القوميات والملل والطوائف والمذاهب والفرق والأديان والإثنيات.

7 – فشل الخطاب في الوقوف إلى جانب المرأة، في الضد من سياسات التهميش بحقها، والحد من حريتها، والتعامل الدوني معها بوصفها كائنًا قاصرًا، لمنحها حقوقها في كل شأن من شؤونها الخاصة والعامة، بتقديم مقاربات منهجية تعنى بالدفاع عن إنسانيتها ودورها الفاعل، بوصفها نصف المجتمع، ووسيلة من وسائل التنمية الحضارية التي لا يستهان بها.

8 – عدم تصدي الخطاب الثقافي لواقع التعليم المتردي وإعداد دراسات منهجية عن المؤسسة التعليمية؛ مناهج وأساليب ومباني ومعايير ومحصلة علمية، إلى جانب التصدي العلمي لظاهرة الأمية وتسرب التلاميذ من التعليم، بما يهدد المجتمع ومستقبل التنمية والنهوض الحضاري.

9 – غياب دور الخطاب الثقافي في تشكيل مؤسسات بحثية كبرى، قادرة على تقديم دراسات مهمة عن بعض القضايا الملحّة في المجتمع العراقي، بأساليب علمية بعيدة عن التعاطي الأيديولوجي للقضايا، على الرغم من بروز عدد من المفكرين والباحثين العراقيين والأكاديميين الجادين، عبر برامج الحوار الذي تبثه بعض الفضائيات العراقية وأبرزها قناة الحرة.

10 – ضعف جهد المثقف في تأسيس جبهة قوية لإعادة الثقة بالثقافة، والإصرار على تثبيت حقوق المثقفين ودورهم الاجتماعي والحضاري في بناء ثقافة المستقبل، وانتزاعها من صاحب القرار السياسي، فضلاً عن حقوق الفرد وتحصينه أمام التحديات، وإعادة بناء وعيه وتحرير إرادته من الوصاية وأساليب الغش والمقايضة.

11 – خطل عزوف المثقف العراقي عن المشاركة في التجربة البرلمانية بشخصيات لها ثقلها، من البوابة الجماهيرية، والترشح للانتخابات، لتمثيل الإرادة الشعبية، وما أدى إليه ذلك من دخول البرلمان عدد ممن يفتقرون للثقافة والكفاءة والقبول الاجتماعي، والحد من مشاركة المثقفين في صنع القرار، والانتهاء بالبرلمان إلى أن يظهر في هذه الحالة الهزيلة والمستوى غير المأمول أو اللائق بدولة عريقة كالعراق. ونحن هنا لا نقصد

باقتحام المثقف المعزول حلبة السياسة، لتقديم خطاب سياسي آخر كالمتداول عند من يمارسونه اليوم، إنما نريده أن يرتقي بخطابه إلى المستوى المألوف في السلوك السياسي الغربي والأمم المتحضرة، لمنح الخطاب السياسي بعده الثقافي. فالسياسة في بعد من أبعادها المهمة جزء من الثقافة، برغم افتراقها عنها في الوسائل والأساليب، وليس ثمة نفور أو تضاد بين الحقلين بالمعنى الدلالي، لولا أن الأساليب الرديئة لسياسيينا هي من يحط من شأن العمل السياسي ويجعله طارداً للثقافي.

12 - عدم ممارسة الخطاب الثقافي دوره النقدي للمؤسسة الإعلامية التي تشهد إخفاقات في عدد من مجالاتها، ولا سيما الإعلام المرئي، على مستوى الشكل والمضمون، والمحاصصة والانحياز الذي لا يزال بعيداً عن شروط الخطاب الإعلامي الناجح العصري والذكي، محتوى وتقنيات وأساليب عرض وأطر، تظهر على الشاشة وتخاطب المتلقي بطرائق ساذجة عارية من الدربة والثقافة في معظمها.

هكذا يبدو لنا أن المثقف العراقي المستقل كان مهمشًا ومهينًا من نظام حكم الفرد، لأن لا مجال في ظل هذا النوع من الأنظمة لدوره أو مشاركته في صنع القرار أو في قيادة المجتمع وإحداث التنوير. فكل جهد فكري مستقل وحقيقي هو خطوة للتعجيل في نهاية نظام حكم الفرد. لكننا مع النظام الديمقراطي ينبغي أن نشهد بزوغ عصر الثقافة والمثقف ونمو دوره وتعاظمه، بحكم ما يتيحه هذا النظام من حريات وتعددية في الآراء والاجتهادات وتعاظم لحركة الحوار الخصب، إذ إن جوهر النظام الديمقراطي هو قيامه على الرأي والرأي الآخر والتعددية وتمثيل الجماهير. لكن ما يؤسف له أننا في العراق لم نصل بعد إلى هذه المرحلة التي تدلل على أن المؤسسة السياسية قد بلغ الوعي فيها إلى مستوى النضج وإدراك أهمية الاستثمار في حقل الثقافة، فضلاً عن إدراكها أن استمرارها ومستقبلها رهن بسلطة الثقافة التي هي في محصلتها النهائية تعبير عن إرادة الشعب ومصالحه ومعاناته. وهو ما يعبر عن حقيقة عدم أهلية رجل السلطة وصاحب القرار السياسي اليوم، وانتماء فكره إلى ثقافة النظام الفردي وحساسيته من المثقف، إن لم نقل خشيته وتطيّره منه. لكن على المثقف أن ينجح في إنتاج خطاب يقنع صاحب القرار بأهمية دوره ويدفع به إلى الدخول معه في شراكة تصب في صالحهما، إذ يتحمل جزءًا من مسؤولية ما يسود العلاقة في ما بينهما من حذر وتردد وإهمال، عن طريق تأسيس خطاب واضح محدد لا لبس فيه، لتحديد علاقتهما ودور كل منهما في النهوض بالمجتمع

وتحقيق التنمية، وصولًا إلى مجتمع المعرفة والمستقبل، بما في ذلك توضيح أن الثقافة هي الحاضن لكل نشاط اجتماعي أو سياسي أو اقتصادي أو علمي، وأن وعي السياسي وفكر صاحب القرار وعقيدته وقيمه ليس سوى محصلة للفعل الثقافي.

من هنا فإنه ليس بمقدور أي نظام حكم، فردياً كان أو ديمقراطياً، أن يحاصر الثقافة أو يتحداها من دون أن يدفع الثمن في وجوده واستمراره.

الولادة القيصرية للنظام الديمقراطي:

ضمت جبهة القوى والتنظيمات السياسية المعارضة التي قدمت من الخارج ودخلت العراق مع القوات الأمريكية، فصائل وتنظيمات دينية وطائفية وعرقية مختلفة، إلى جانب التيارات السياسية التقليدية. وقد حملت جميع هذه القوى مطالبها ومصالحها وطموحاتها التي تمثل هويتها السياسية، مغلّبة إياها على المصلحة العامة، ما جعل من هذا الواقع النقطة الرخوة التي دخلت منها بذرة التفسخ. فلم تنطلق هذه القوى من معاناتها لنفي الآليات السابقة لعذابها، وإنما لاتخاذها آليات لممارسة سياسة ثأرية بحق السياسات أو الظروف أو الأشخاص والقوى التي عاشتها من قبل. فقد كان هم الكرد الأساس التركيز على ما حاق بهم من ظلم وفداحة، رأوا فيها الكارثة الأكبر التي جعلتهم يركزون معها على مطلب الإقليم المستقل الذي تجاوز حدوده الورقية إلى ما يشبه صلاحيات الدولة غير المعلنة. في حين حاولت الطائفة التي رأت أنها هُمشت في العراق طوال قرون، ومارس النظام بحق تنظيماتها ألوان التنكيل والقهر، المطالبة بأن تكون قيادتها للعملية السياسية ثمنًا لما حلّ بها، متخذة من كبر حجمها منطلقًا لإضفاء الشرعية عليه. ولم تكن الطائفة الثانية التي وجدت نفسها تحت ضغط الرأي العام العراقي والعربي متهمة؛ حقًا أو باطلًا سوى التسليم بالمنطق المطروح للآخرين، في مقابل بعض الطروحات والمطالب التي تضمن لها حضورها في المشهد. أما الحزب الشيوعي التقليدي، فلم يجد له ما يمكن أن يتعلل به غير الحكومة الوطنية، وبناء نظام سياسي يكفل للناس العدالة الاجتماعية، ما جعل خطابه ضعيفًا لا يملك رصيدًا كبيرًا، لأن لا أحد من القوى الأخرى جميعها، لا ينطلق من هذه الأهداف، على حد زعمهم، و ليست لديه مظالم أو مطالب ثأرية مميزة.

ولعل الذي يدلل على تغليب هذه التنظيمات مصالحها الضيقة على مصلحة المجموع

أو المصلحة الوطنية، موافقتها على مشروع (بريمر) الأمريكي، لتفتيت الإرادة وإنبات بذرة التشرذم وعدم الاستقرار، ونقصد بها فكرة(المحاصصة) المشؤومة. فلقد وجد فيها الكرد ضالتهم التي تضمن لهم استقلالهم وطموحاتهم البعيدة متى أرادوا تحقيقها، في حين رأى فيها المكون المذهبي الذي يرى نفسه ضحية النظام السابق وإقصائه التاريخي فرصة لممارسة الدور السابق نفسه تحت مظلة المظلومية التاريخية تلك. أما المكون المذهبي الآخر، فلم يكن له أن يشترط ويقرر بأكثر من أن يكون له فضاء بين هذه القوى الجديدة. ولم يدر في ذهن خلد التنظيمات الدينية والسياسية والمذهبية أن تعترض أو تتحفظ؛ بدافع الهاجس الوطني والمصالح العليا المغيّبة للوطن، وبناء لحمته، والحيلولة دون تمزقه، بما فيها الحزب الشيوعي الذي كانت هذه التجربة الامتحان الحقيقي لمبادئه وشعاراته، جنباً إلى جنب مع الفصائل الأخرى.

إن هذا الامتحان كان فرصة حقيقية لاكتشاف جمهور المجتمع العراقي موقع المصلحة الوطنية من تفكير تلك القوى السياسية التي سرعان ما أهدرتها على مذبح المصالح الشخصية والانتماءات الحزبية الضيقة. فما إن بدأ مجلس الحكم في تولي مسؤولياته واختيار ممثليه في السلطتين التنفيذية والتشريعية، حتى بدأ منطق المصالح واقتسام الكعكة يتجلى واضحًا في سياسة التنافس والتجاذب والاتهامات المتبادلة التي نقلت المجتمع إلى صفحات من التوتر والاحتقان والعصبية التي أوشكت الدخول في مظاهر الاحتراب والحرب الأهلية. وطوال المرحلة التي أعقبت 2003 حتى يومنا هذا والقوى والتنظيمات التي تصدرت المشهد السياسي وقادَتْه، تبدو عازفة عن إقرار مشروع الأحزاب السياسية، تمامًا مثلما بدت مصرة على المشاركة في الحكم ورافضة الانتقال إلى صفوف المعارضة شأن الأحزاب في دول العالم الديمقراطية، كي تمارس نضالاً سياسيًا ونقدًا يسهم في إسقاط الخصم والحلول محله، ليتبين للمجتمع أفضلية أحدها، مفضلة البقاء في هذه المعمعة العمياء والرحى الطاحنة والمشادات الخرساء.

على هذا النحو راحت هذه القوى والتنظيمات تشحن جماهيرها، ربما باستثناء الحزب الشيوعي الذي لا مصلحة له في هذه المعمعة سوى البقاء في الهامش، تشحنها بخطاب طائفي تدور رحاه حول مصالح الطائفتين الدينيتين، لتؤجج عواطفهم وتجعل منهم وقوداً لصراع، ليس لهم فيه ناقة ولا جمل. وهو خطاب سياسي يتخذ من الدين والمذهب غطاء للنفاذ إلى القاعدة الجماهيرية، ووسيلة لتحقيق المصالح والأهداف غير

المعلنة لتلك القوى. في وقت استثمر فيه الكرد الأجواء لبناء تجربتهم وتحقيق مكاسبهم التي فرضوها على الفرقاء، بل وتحولهم إلى بيضة القبّان التي تدخل بين الحين والآخر للتقريب بين المختلفين، لقاء ما تحققه من مكاسب جديدة، كلما كان ثمة جهود لا بد من تقديم شكر مقابل لها.

موقف المثقف العراقي من المشهد البائس:

على الرغم من اختلافنا في النظر إلى موقف المثقف من الأحداث ومجرياتها، منذ الانتقال من نظام حكم الفرد الديكتاتوري حتى الآن، وتباينا في الحكم عليه، فإني أرى أن المثقف العراقي قد أثبت مصداقية ما يحمله من وعي يليق بالمثقف الذي ظل في الأغلب الأعم غير متورط في هذا الصراع، متأملًا مجرياته ومقيمًا له، وناقدًا إياه، بقدر ما تسمح له به الأحداث. وهذا لا ينفي ظهور أصوات بدت وكأنها تعبير واضح عن الهاجس الطائفي في شكل سجالات اكتست قدرًا من العنف والشحن للمواطن؛ لكنها كانت في أغلبها صادرة من سياسيين نكرات أكثر منهم مثقفين محترفين، فضلاً عن كونهم ذوي نزعة طائفية. وفيما عدا ذلك لا نستطيع عدّ أكثر من أصابع اليد الواحدة من المثقفين الذين دخلوا لعبة السجال الطائفي الفجة. لذا فإننا كثيراً ما نظلم المثقف حين نحسب شخصيات كثيرة على مثل هذه التسمية. فليس كل كاتب أو شاعر أو روائي أو فنان، يمكننا عدّه في زمرة المثقفين؛ لأننا لو فعلنا ذلك نكون قد ارتكبنا خطأً كبيرًا.

من ناحية ثانية، قادت القوى الطائفية الثانية في الحكم الجماهير إلى خطاب الشعور بالاضطهاد والتهميش والإقصاء، وهو على الرغم من كونه لا يخلو من صدقية، بمعايير العدالة والتجرد، لكنه كان مُبالَغًا فيه، ولا سيما فيما كانت رئاسات تلك القوى تحرزه من مكاسب وجاه ومناصب متفق عليها. ولا ريب في أن جماهير هذه الطائفة كانت تتأثر بهذا الخطاب العاطفي الشاحن للمشاعر، ما قاد ممثليهم وعددًا من مثقفيهم إلى الدخول في سجالات فضائية ومواقف وتظاهرات واعتصامات لم تلق مشاركة وتأييدًا من قبل نخبة المثقفين المحسوبين على الطائفة الثانية (غير الطائفيين) إلا في حدود ضيقة. وسبب ذلك يعود إلى أن مثقف الطائفة التي أصبح لها القدح المعلى في النظام السياسي، كان وعيه يقوده إلى هاجس لا يخلو من الخوف والارتياب في أن التضامن مع المثقف العراقي صاحب القضية العادلة في الطائفة الثانية للذهاب معه إلى مواقف حاسمة، ربما يقود

إلى خسران طائفته فرصة ما تحقق من تغيير سياسي ومكاسب جديدة في الوقت نفسه. فلم يكن قادرًا على تغليب المصلحة العامة على المصلحة الضيقة في وقتها. لكننا مع هذا لم نعدم اصطفاف عدد من مثقفي الطائفة الأولى مع مثقفي الطائفة المتضررة، سواء في التيارات والتنظيمات التي يمثلونها، أو في المشاركة في تأييد الحقوق المنتقصة، وتحليل أسبابها والكشف عن مظاهرها. وقد مثلت هؤلاء المثقفين أطياف من أساتذة الجامعة والمثقفين والموظفين وعلماء الدين والسياسيين وسواهم.

وقد شهدت السنوات الأخيرة تحركاً في المشهد الثقافي العراقي، إذ أصبح لمثقف الطائفة القائدة(الأولى)× تضامن أوضح، مع القضايا العادلة ومواقف نقدية ضد سياسة المحاصصة عامة، وذلك من خلال خطوات قطعها صوب مغادرة هاجس الخوف، لصالح قيم العدالة، لنشهد تحليلات فكرية معمقة ولافتة للبنية السياسية المنخورة لدى عدد من الوجوه الثقافية الجديدة، وإدانة للمسلك الطائفي الذي تنتهجه القيادات السياسية المتحكمة، بعبارات واضحة جريئة حاسمة. وهي علامة صحية مبشرة بتحولات نوعية في المشهد الثقافي والاجتماعي نحو توكيد اللحمة. في حين ظل خطاب المثقف المعبر عن المظالم والحيف الذي لحق بطائفته خطابًا أميل إلى الخطاب المتشنج أو الشعاري، فيما عدا أصوات معدودة شاركت المثقفين الآخرين تحليلاتهم ورؤاهم دون أن تلحق بالعمق المنهجي الحداثي الذي ينطلق منه خطاب المثقف الآخر المتعاظم الذي نكسب معه أصوات جديدة كل يوم.

والحق أن المثقف العراقي قد كشف عن عمق ثوابته والتزامه بالنسيج المجتمعي، فلم تشهد مرحلة تغيير النظام السياسي الدراماتيكية تورطه في الفوضى والصراعات الدموية، ولم تسجل في صفحته أحداث تصفيات انتقامية بحق رموز الحكم أو السياسة أو الثقافة. بل وجدنا النشاط الثقافي المستأنف يشهد حضور عدد من المثقفين المحسوبين على النظام السابق، وهو أمر يحسب للمثقف العراقي.

ولعل التلكؤ الذي بدا على سلوك المثقف المنتمي للمناخ الجديد هو أنه لم يكن متفاعلًا مع حالات التهميش والفرز الطائفي، ومظاهر الحيف التي وقعت بحق الطائفة الأخرى وذويهم، على النحو المتوقع أو المأمول منه، بوصفه الشريحة الموكلة بنقد الظواهر السلبية والمظالم الاجتماعية والتصدي لها، على الرغم من مظاهر الاحتجاجات والشكوى

والتوترات التي شهدها المجتمع، وكان أقصاها ما شهدته أحداث الفلوجة، مع أن هذا الوضع لم يَعدم ظهور أصوات ثقافية من الطائفة الأولى نفسها، انبرت لمناصرة هذه الوقائع، ومثّلها مثقفون وعلماء دين وكتاب وفنانون. لكن وعي المثقف شهد تحولاً ملموسًا باتجاه تغليب المصلحة العليا للوطن على المصالح الضيقة والارتباطات الخاصة نوعاً ما، إثر مواجهة مع النفس، وتأكدٍ من لدن المثقف أن النظام السياسي الجديد لا يختلف عن النظام السابق في استخدام الورقة الطائفية والبعد عن الاحتكام إلى معايير العدالة وتكافؤ الفرص، إن لم يكن أكثر منه استثمارًا لها. وهو دور بات يتعاظم بظهور أقلام وأصوات ذات خطاب تنويري وإبستيمولوجي جديد لم تعرفه الساحة الثقافية من قبل كما ألمحنا. وقد كان من الطبيعي أن يكون للمؤسسات الثقافية ومنظمات المجتمع المدني، ولا سيما الاتحاد العام للأدباء والكتاب العراقيين، الجهد الأوفر في التصدي لهذه الممارسات وفضحها، ضمن خطاب عقلاني وتنويري لا شعاراتي سياسي، يضع النظام أمام مساءلة نقدية حيال مجتمعه ومسؤولياته، وإن كان أمام الاتحاد فرصًا أكبر في تحمل مسؤولياته التاريخية في هذا المجال.

إن ثمة موقفًا تاريخيًا ينتظر المثقف العراقي بعيدًا عن صفاته وألوانه، ويتطلب من سائر المثقفين العراقيين نبذ المواقف السلبية والاصطفاف الثقافي مع الحقوق المشروعة، والإسهام المستمر في ممارسة نقد البنية السياسية المعطوبة ونظام المحاصصة البائس الذي لا يقود البلاد سوى إلى الضعف والصراع والعزلة والتخلف، وتمكين القيادات من الاستمرار في ممارسة الفساد، وجني الأموال غير المشروعة، وانهيار مؤسسات الدولة وتخلف البلاد. وبهذا وحده، يمكن للمثقف خلق خطاب نقدي يعرّي البنية السياسية المتآكلة، ويتجذر في نفوس الناس، حتى يتحول إلى خطاب يمثلهم، ويتبنونه سعيًا للخلاص مما هم فيه. بل إن على المثقف العراقي دوراً أكبر في حل التناقضات التي وصل إليها الخطاب الطائفي(بوجهيه) وممارسات ممثليه السياسيين، بعد أن وصلت التناقضات إلى مستوياتها غير القابلة للانسجام، أي إلى مستوى الإشكالية التي تتطلب من المثقف إحداث قطيعة معرفية مع هذا الخطاب المؤدلج العقيم، بإنتاج رؤية تحديثية ونقدية مغايرة.

وأحسب أن المثقف العراقي، ذا الصلة بالفئة المهيمنة على القرار السياسي، هو صاحب المصلحة الأولى في هذا الجهد المؤمل؛ لأنه سيسدي خدمة للمذهب الذي

خرج عن حدود رؤيته الدينية الفاعلة، تحت ظروف ممارسات أحزابه القيادية الجديدة، والتأثيرات الإقليمية الغريبة فيه، إلى جانب ردود الفعل الناشئة عن حالة التوتر مع الخطاب الطائفي الثاني وممارساته. لقد أفرزت التحولات التاريخية الأخيرة ولا سيما عقب احتلال العراق عام 2003، والتأثيرات الإقليمية التي ألقت بكل ثقلها على الساحة العراقية (إيرانية وسعودية وتركية)، أفرزت واقعًا جديدًا هجينًا عما كان عليه من قبل، ما يجعل من إنتاج الخطاب الحداثي الجديد تجديدًا تاريخيًا نوعيًا للخطاب المذهبي، ولاسيما بعد أن أفرغ هذا الخطاب من حمولته المذهبية ليتحول إلى حمولة طائفية مسيئة للخطابين المذهبيين معًا، ومسيئًا إليهما. وهذا الجهد ليس سوى جهد مرتبط برؤية المثقف في تجديد الخطاب الديني الذي وصل إلى مستوى عقيم يحتاج إلى جهود نوعية ورؤية تجديدية.

وفي ظننا أن هذا الخطاب الديني، في العالم العربي والإسلامي عامة، قد وصل إلى طريق مسدود أدى إلى مظاهر التناقضات والصراعات والتشرذم التي نشهدها اليوم، ليس بسبب توقف حركة الاجتهاد الفقهي لدى ما عرف بالسنة والجماعة منذ عهد الخليفة العباسي المتوكل الذي جعل من تقنين المدونة الفقهية التي أنجزها الشافعي بمثابة)مانفيستو(تنميطية ومذهبًا رسميًا، في ظل الاختلافات والصراعات السياسية والفتن، ومحاولة تجاوز الاختلافات الفقهية غير المرغوب فيها، أقول لم يكن انسداد طريق الخطاب الفقهي بسبب هذا القرار فقط، وإنما بسبب فقر العقل الفقهي الإسلامي، ومنه الشيعي الذي بقي مفتوحًا نظريًا، في وقت كان قد كفّ فيه عن التطور وإنتاج طفرات توازي منتج عقول رموزه السابقة، ليظل يراوح في مكانه، معيدًا المقولات ومرددًا الأفكار القارة نفسها، فضلًا عن بقائه منشدًا إلى إرث الخلاف السياسي والآيديولوجي. وبهذا فقدنا فرصة تطوير الخطاب الديني وجعله خطابًا عصريًا يمكنه التفاعل مع خطاب الآخر الفكري، وإحداث القطيعة المعرفية، لصالح التقهقر وتفريخ مظاهر التطرف وصور التشدد والعنف الإجرامي، وسط صمت المؤسسات الإسلامية الكبرى وموازناتها، واستحياء مواقفها. فلم يستطع هذا الخطاب منذ قرون، الوصول إلى حقيقة التجديد الفقهي الذي حدث على يدي زيد بن علي في الفقه الشيعي، أو الإمام أبو حنيفة النعمان في الفقه السني على سبيل المثال. بل لم يرتق حتى إلى المواقف الجريئة والمتقدمة التي صدرت مبكرًا عن عمر بن الخطاب، سواء في وقف العمل بالحقوق المقررة للمؤلفة

قلوبهم، أو في إيقاف العمل بعقوبة قطع يد السارق في عام الرمادة، أو في توزيع غنائم الحرب على مقاتلي المسلمين تبعًا لأدوارهم ومشاركاتهم، وليس وفقًا لمكانة وأولوية كل منهم، وغيرها من المواقف التي كان يراعي فيها مقتضيات أحوال المسلمين ومصالحهم المتغيرة بتغير الزمان.

لقد بدا واضحًا للعقل المسلم، ولأي محلل مستقل، أن ثمة عملية اختطاف تاريخي للدين قد تمت، لصالح المذاهب ثم الطوائف لاحقًا، وأن ما يحكم المسلم البسيط اليوم هو جسد جبل الجليد العائم المنظور من الدين، وليس الحقيقي. يحرس هذا الاختطاف ويسهم فيه، طرفا المعادلة الدينية الأساسيان، بوساطة أدوات سياسية مؤدلجة ضحلة، تسعى من أجل مصالحها أولًا وقبل كل شيء، ويبارك هذا التحول مؤسسات دينية وتاريخية كبرى، ومدارس واتجاهات وشخصيات متشددة، وذات ميول متحزّبة ومصالح دنيوية، انتهت إلى تشجيع قوى ودول إلى التدخل والعمل على زيادة الخرق وتوسيع شقة الخلاف، متزامنة مع الأطماع الأجنبية؛ لتبرز ظواهر التطرف الديني الشاذة، كالتكفير والهجرة، والقاعدة، وبوكو حرام، والدواعش، وسواها من الحركات التي صارت تفرّخ باسم الإسلام وتثير الاضطرابات التي مزقت المنطقة، مستفيدة من ذلك كله، من دون أن يكون هناك مواقف حاسمة دينية ومعرفية حيالها، تصدر عن المؤسسات الدينية ورموزها وفقهائها.

وأحسب أن على العراق الذي كان موئلًا لجميع المذاهب الإسلامية الفقهية والفكرية والفلسفية دورًا تاريخيًا جديدًا اليوم، للنهوض من جديد بالخطاب الإسلامي، وتوحيد الرؤية، ونبذ كل ما هو دخيل على صورة الإسلام، عن طريق هذه القطيعة المعرفية التي ننتظرها، يشارك فيها المفكرون والفقهاء وذوو العقل المستقلون من مختلف الطوائف، بخطاب ينطلق من المواطنة، وينبذ الصفات والعلامات والحساسيات الدخيلة، لصالح رؤية ترى في الخطاب الديني المتصل بالاعتقاد والإيمان خطابًا ثابتًا، وخطاب المعاملات ومصالح المسلمين وأمور دنياهم، خطابًا مرهونًا بتطورات حياتهم ومصالح عيشهم وحركتهم وتقدمهم؛ للوفاء بقيم الدين ومنطلقاته الإلهية الكبرى التي لم تأت إلا من أجل إنسان هذه الأرض أينما كان، ولمصلحته وليس لمصلحة السدنة والأيقونات المقدسة التي لا تحسن سوى مدّ أيديها للتقبيل تبركًا أو السير في ركاب أنظمة الحكم السياسية التي أتت بها. إن المذاهب الإسلامية في شكلها الراهن قد خرجت عن فلسفة مؤسسيها

الأوائل وآليات عملها المتمثلة في مراعاة مصلحة المسلم، وإعمال العقل لتسهيل شؤون حياته ومصالحه، بغض النظر عن شكله ولونه وجنسه وميوله، لتغدو ضربًا من ضروب التمذهب والمنافحة والعصبية التي لا تعني في النهاية سوى الطائفية التي لم يقصدها أصحابها ولم تدر في ذهن رجالها الأوائل. وفي ظني أنه إذا لم يعد المسلمون وفقهاء المذاهب المعاصرة قادرين على العودة بالمذاهب إلى أصولها الحقة وأهدافها الإسلامية المطلقة، فإن الأولى التوافق على صياغة جديدة، تجعل العودة إلى الإسلام الحق الموحد، بلا مذاهب أو طوائف، لتكون الفتوى التنويرية التي تعيد لنا الإسلام الحقيقي منهجًا وعقيدة.

الإحالات:

1 - ينظر: ت. س. إليوت: ملاحظات نحو تعريف الثقافة، ترجمة شكري عياد، مراجعة عثمان نوية، ط1، المركز القومي للترجمة، سلسلة ميراث الترجمة(1623)، القاهرة، 2010، ص32.

2 - ينظر: محمد عابد الجابري: المثقفون في الحضارة العربية؛ محنة ابن حنبل ونكبة ابن رشد، ط3، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2008، ص ص38، 44.

3 - ينظر: جيرار ليكلرك: سوسيولوجيا المثقفين، ترجمة د. جورج كتورة، ط1: بيروت - لبنان، دار الكتاب الجديد المتحدة، 2008، ص12.

4 - ينظر: علي وطفة: مج دراسات، الإمارات العربية المتحدة، ع39، شتاء 2014.

5 - سعد الدين إبراهيم: المثقفون والسلطة والمستقبل، ضمن مستقبل الثقافة العربية، ط1، المجلس الأعلى للثقافة، سلسلة أبحاث المؤتمرات/2، القاهرة، 1997، 210.

6 - ينظر، أسامة عبد الرحمن: المثقفون والبحث عن مسار؛ دور المثقفين في أقطار الخليج العربية في التنمية، ط1: بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة الثقافة القومية (9)، 1987، ص16.

7 - ينظر، جيرار ليكلرك: سوسيولوجيا المثقفين، مصدر سابق، ص17.

8 – ينظر، محمد عابد الجابري: المثقفون في الحضارة العربية، مصدر سابق، ص15.

9 – المصدر نفسه: ص18.

10 – ينظر، علي حرب: مستقبل الثقافة العربية، ط1، المجلس الأعلى للثقافة، سلسلة أبحاث المؤتمرات/2، القاهرة، 1997، ص349.

11 – ينظر، علي وطفة: مج دراسات، مصدر سابق.

12 – ينظر، سعد الدين إبراهيم: المثقفون والسلطة والمستقبل، مصدر سابق، ص216

13 – المصدرنفسه: ص212.

14 – المصدر نفسه: ص216، وانظر أيضاً محمود أمين العالم: ثقافة السلطة وسلطة الثقافة؛ مستقبل الثقافة العربية، ط1، المجلس الأعلى للثقافة، سلسلة أبحاث المؤتمرات/2، القاهرة، ص249.

15 – ينظر، أحمد أبو زيد: الثقافة، الإنسان والتنمية، بحث منشور على موقع المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، مهرجان القرين الرابع عشر، نقلاً عن أ. د. علي وطفة: في الممانعة الثقافية للتنمية في العالم العربي، http://civicegypt. org..

• إن استخدامنا لعبارتي الطائفة الأولى والطائفة الثانية هنا يأتي رغبة في الابتعاد عن عادة لوك عبارتي (السنة والشيعة) التي اعتدنا عليها. وليس هذا النهج هروبًا من أمر واقع، بقدر ما هو تفادٍ لترديد هذه المسميات، بما يعمقهما في اللاوعي المجتمعي ومخيال الناس. ولا سيما أن ثمة استمراء من لدن رجال السياسة في زج هذه المقولة زجًا مفتعلًا ودائمًا، بهدف تجييش الجماهير وكسبها طائفيًا، لصالح مصالح شخصية وأهداف غير نبيلة.

المصادر والمراجع:

• أسامة عبد الرحمن، المثقفون والبحث عن مسار؛ دور المثقفين في أقطار الخليج العربية في التنمية، ط1: بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة الثقافة القومية(9)، 1987.

• ت. س. إليوت، ملاحظات نحو تعريف الثقافة، ترجمة شكري عياد، مراجعة عثمان نويه، ط1، المركز القومي للترجمة، سلسلة ميراث الترجمة(1623)، القاهرة، 2010.

• محمد عابد الجابري، المثقفون في الحضارة العربية، محنة ابن حنبل ونكبة ابن رشد، ط3، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.

الأبحاث المنشورة:

1 – أسامة عبد الرحمن، المثقفون والبحث عن مسار، دور المثقفين في أقطار الخليج العربية في التنمية، ط1: بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة الثقافة القومية(9)، 1987.

2 – سعد الدين إبراهيم، المثقفون والسلطة والمستقبل، ضمن مستقبل الثقافة العربية، ط1، المجلس الأعلى للثقافة، سلسلة أبحاث المؤتمرات/2، القاهرة، 1997.

3 – علي حرب، الثقافة، الوسائط، السوق، ط1، المجلس الأعلى للثقافة، مستقبل الثقافة العربية، سلسلة أبحاث المؤتمرات/2، القاهرة، 1997، ص349.

4 – علي وطفة، المثقف النقدي مفهوما ودلالة، مجلة دراسات، العدد 39، شتاء 2014، الإمارات العربية المتحدة.

مواقع الويب:

1 – علي وطفة، في الممانعة الثقافية للتنمية في العالم العربي، http://civicegypt.org.